إشكالية اعمال الترميم والحفاظ علي التراث المعماري من خلال ترميم بعض آثار البهنسا الإسلامية

أ.م.د/ أحمد عبد القوي محمد•

الملخص:

يتناول البحث دراسة لعمليتي ترميم بمنطقة البهنسا تمت لأثرين هامين هما جامع الحسن بن زين العابدين ومئذنة مسجد عبد الحي بن زين العابدين التي تم انقاذها بالفعل بعد ان صدر لها قرارات ازالة من بعض الجهات، وكان كلا الاثرين الهامين قد فقدا كثيرا من اجزائهما واوشكت المئذنة علي الانهيار.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في إلقاء الضوء علي عمليات الترميم وأهميتها للحفاظ علي تراث مصر، وأيضا ما يشوب تلك العمليات من أخطاء تجعل منها إشكالية تهدد هذا التراث وذلك من خلال تهديده بالتغيير أو التشويه في بعض الأحيان، واستخدام مواد من شأنها تهديد عمر الأثر بسبب عمرها الإفتراضي.

منهجية البحث: اتبع الباحث الدراسة الأثرية لكلا الأثرين والأصل المعماري لهما من خلال الدراسة الميدانية والإشراف علي أعمال الحفائر التي تمت بصحن جامع زين العابدين، وكذلك دراسة مئذنة عبد الحي بن زين العابدين، كما اتبع الباحث أيضا كيفية اتمام عمليتي الترميم؛ اذ يتعرض البحث بالدراسة للتوصل الي التخطيط الأصلي لجامع الحسن بن زين العابدين قبل اعادة بناء الرواقين الشرقي والغربي وإجراء أعمال حفائر بصحن المسجد للعثور علي قواعد الأعمدة القديمة، وذلك طبقا لأماكن العقود التي تتلاقي او تتعامد مع البائكات الأفقية، وتم العثور علي تلك القواعد، وكذلك تم إعادة بناء الرواقين الشرقي والغربي، وذلك باستخدام أعمدة أثرية بعضها كان داخل المسجد والآخر كان خارجه، كما تم اختيار تيجان تلك الاعمدة من بعض القباب بمنطقة البهنسا.

اما المئذنة فكانت علي وشك الإنهيار اذ تآكل أكثر من نصف القاعدة ومع ذلك كانت صامدة؛ إلا أن بعض الجهات التنفيذية كانت قد اصدرت قرارات إزالة بحجة خطورة المئذنة، ولكن وبصعوبة شديدة استطاع الباحث ان يقنع وزارة الآثار بتسجيل المئذنة وترميمها، غير أن تناقضا حدث بين الصلب والترميم أيهما يسبق الآخر، كما أن التكلفة ستكون عالية للغاية ولكن في النهاية تم بحمد الله انقاذ المئذنة باقل تكلفة وبمواد خام تتجانس مع المواد الخام المكونة للمئذنة.

•استاذ مساعد الآثار والعمارة الإسلامية بقسم الآثار الإسلامية - كلية الآثار والإرشاد السياحي جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ahmed.kawy@must.edu.eg

وقد كشفت عمليتي الترميم الحاجة الي:-

١- ضرورة ايجاد ضوابط لعمليات الترميم.
٢- ايجاد كود أو منهج موحد لأعمال الترميم خاصة مع ما تمتلكه مصر من ثروة تراثية عظيمة.
٣- ضرورة ايجاد آلية لتعريف مفتشي الآثار والمشرفين علي أعمال الترميم بالشق الهندسي في الترميم سواء كان ترميم معماري او ترميم دقيق.

الكلمات الدالة:
التراث الاسلامى، آثار البهنسا، عبد الحى بن زين العابدين،الحسن بن زين العابدين،

تمهيد:-

إن عملية الحفاظ علي التراث[١] بصفة عامة تعتبر في غاية الأهمية ذلك لأن التراث يمثل ذاكرة الأمة وهويتها، وتتعرض المباني التراثية إلي عدة عوامل خارجية تؤثر

[١] التراث: يعرف اليونسكو التراث الثقافي: الآثار: الاعمال المعمارية واعمال النحت والتصوير علي المباني والعناصر والتكاوين ذات الصفة الاثرية والنقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ او الفن او العلم اما التراث الطبيعي فهو المعالم الطبيعية المتألفة من التشكيلات الفيزيائية او البيولوجية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم او المحافظة علي الثروات. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي، ١٩٧٢م، مادة ١، ٢، نشرة ٢٠٠٥م.
والتراث هو ذلك التراكم المعرفي غير المحدود الزاخر بالقيم الطيبة والتقاليد النبيلة والسجايا الراقية القادر علي البقاء أبد الدهر متي ما كان الوعي به قائما بالرغم من التطور الحاصل علي مختلف الأصعدة والآثار هي الجانب المادي الذي يشكل مع التراث كل ما تركه الانسان علي فترة من الزمن، والتراث بمفهومه الواسع هو الذاكرة الحية للفرد والمجتمع التي بها يمكن معرفة هذا الفرد وهذا المجتمع ويتم التعرف علي هويته وانتمائه إلي شعب من الشعوب وحضارة من الحضارات. انظر: أشرف صالح محمد سيد، التراث الحضاري في الوطن العربي أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ، ندوة الحفاظ علي التراث الحضاري في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، أغسطس ٢٠٠٩، ص١١١. وأصل كلمة تراث في اللغة أنها ذظكرت في القرآن الكريم مرة واحدة (وتأكلون التراث أكلا لما) في سورة الفجر ومقصود بها الميراث أما الميراث بالمفرد والجمع فذكرت ١٧ مرة في مواضع مختلفة وكان العرب قديما يستخدمون كلمة تراث بصورة واضحة تتعلق بمفهومهم عن الخاص بمآثر الآباء والأجداد من صفات تميزهم مثل الكرم والقوة وقال ابن الأعرابي الورث والإرث والوراث والإراث والتراث واحد، وقال الجوهري: الميراث أصله موراث إنقلبت الواو ياء بكسرة ما قبلها والتراث أصل التاء فيه واو، وقال ابن سيدة: والورث والإرث والتراث والميراث ما ورث وقيل الورث والميراث في المال والإرث في الحسب، وهناك معاني كثيرة ومشتقات للتراث ومدلول لغوي حسب موقعه والغرض منه فالاثر ومعناه الخير وجمعه آثار وقيل هو ما بقي من رسم الشئ قال الله تعالي: (ونكتب ما قدموا وآثارهم) سورة ياسين أي نكتب ما سلف من اعمالهم

عليها وتؤدي إلي تلف وتدهور حالتها ومن هذه العوامل: عوامل طبيعية وعوامل بيئية محيطة وعوامل بيولوجية وعوامل بشرية[٢]، ويري البعض أن عوامل تدهور الأبنية التراثية يعود إلي عوامل اجتماعية واقتصادية وطبيعية وسياسية وبشرية باعتبارها كانت ولا زالت لها تأثيرات سلبية علي هياكل الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة خاصة تلك التي تقع داخل المدن[٣].

ويهتم البحث بدراسة الإشكاليات التي تواجه عمليات الترميم والصيانة لتلك العوامل السابقة التي ادت إلي تدهور الأثر أو المبني التراثي تطبيقا علي أثرين هامين بمنطقة آثار البهنسا كان الباحث قد أشرف علي ترميمهما؛ فرصد ما واجهه من إشكاليات قبل وأثناء عملية الترميم، وقد تنوعت تلك الإشكاليات ما بين إشكاليات إدارية واخري فنية، الأمر الذي يحتم إيجاد ووضع ضوابط ولوائح قانونية منظمة لإدارة أعمال الترميم، وقواعد فنية تضمن الحفاظ علي المبني الأثري وعدم تغيير معالمه بما يضمن بقاء هويته المعمارية التي كان عليها.

والواقع أن منطقة البهنسا التي يقع بها الأثران (الجامع والمئذنة) تحتاج إلي حماية بسبب الزحف العمراني من الكتلة السكنية والجبانات الحديثة، أي ما يعرف في حماية المواقع الأثرية بعلم الآثار الوقائي وهو إجراء استباقي لوقاية التراث الأثري من أخطار توسع المشاريع التنموية المستقبلية علي حساب ذلك التراث وهو ليس تخصص علمي جديد ولا بمنهج علمي مستحدث وليس مؤسسة قائمة بذاتها وغنما هو مبدأ نظري عام تستند إليه استراتيجيات الدول والامم القائمة والمستقبلية في حماية ثروات تراثها الأثري الخاص[٤].

ونكتب آثارهم وقول مأثور أي يخبر الناس به بعضهم بعضا أي ينقله خلف عن سلف. انظر: سلامة سالم سالمان، دور المصادر التراثية في تحقيق التنمية المستدامة مع بيان دور المنظمات غير الحكومية في إدارة المصادر التراثية، أعمال ندوات الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، القاهرة ٢٠٠٩، ص٣١٣.

[٢] عماد علي الدين الشربيني، محمد فكري محمود، تاثير العامل البشري علي مشروعات الحفاظ علي هضبة الأهرام ومنطقة سرابيط الخادم بوسط سيناء، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، العدد ١١، ص١٥٧.

[٣] احمد بوذراع، سياسة المحافظة علي الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٢، ديسمبر ١٩٩٩، الجزائر ١٩٩٩، ص١٨.

٤ نادية بلقندوز، اثر علم الآثار الوقائي الفرنسي في تجارب دول المغرب العربي، رسالة ماجستير مقدمة غلي قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، ٢٠١١، ص١٦.

البهنسا: هى الآن إحدى قرى مركز بنى مزار بمحافظة المنيا ، تقع إلى الغرب من مدينة بني مزار بحوالى ٢٠ كم على الجانب الغربى لبحر يوسف[٥]، والبهنسا قريبة من طريق مصر أسوان الصحراوى الغربى إذ لا تبعد عنه سوى ٣ كم . ذكرها ابن خردازبه، فقال: البهنسا تقع بأرض الصعيد الأدنى[٦]، والبهنسا راكبة على بحر يوسف وهو بحر الفيوم يصفها القلقشندى بأنها مدينة لطيفة قديمه بالصعيد الأدنى للبحر الغربي من النيل تحت جبل بطوق المزدرع مركبة على ضفة بحر الفيوم[٧]، ويحيط بها من الغرب سور يبعد عن بحر يوسف حوالى ١،٥ كم[٨] ، اما عن تسميتها بالبهنسا في العصر الإسلامي فيعود إلى أنها عرفت بالقبطية (بمج أو بمجة) والحرفان الاخيران ينطقان بالعربية سينا أو صادا فيقال " بمسية " ومن هنا سماها العرب بهنسه ثم اضيف إليها أداة التعريف فصارت البهنسا[٩].

٥ أحمد عبد القوى محمد، قرى البهنسا وآثارها دراسة أثاريه معمارية فى العصر الإسلامي، مخطوط رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاثار، جامعة القاهرة ٢٠٠٧، ص٧. وهناك رأي يقول بان التراث الحضاري يتكون من جزئين اساسين : يحتوي الأول علي حضارة مادية متمثلة في المنشآت الخ، إن محور ...والمباني والمواقع والحدائق وجزء ثاني يتضمن حضارة حية متمثلة في الموسيقي والحرف والفنون والشعر االهتمام بالتراث هو االستمرارية الحضارية بين كل من الماضي والحاضر والمستقبل باعتبار الحضارة تنمو وتتطور مع الزمن .فكل جيل يمتلك العديد من مصادر القيمة والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية: مصادر طبيعية من صنع الخالق، ومصادر مشيدة، ومصادر بشرية) الإنسان وتواجده وتعايشه مع البيئة الطبيعية(. وعند الحديث عن المستوي الثاني من المصادر فإنه يشكل جزء صغير من المحتوي الكلمل للقيم المختلفة، والذي لا يمكن فصلة او التعامل معة بدون ادارك المستوي الثالث الذي يعكس البعد الحضاري والثقافي للتراث من خالل محاور المجتمع المختلفة مثل الفن والتاريخ و الديانات والعقائد والجماليات. انظر: حسام الدين حسن البرمبلي، الأساليب والأسس العلمية للجدوى الإقتصادية للحفاظ على التراث العمرانى والمعمارى للمناطق التاريخية، بحث من بوابة الباحثين (Research Gate) ص٣.

٦ ابن خرداذبه (أبو القاسم عبد الله بن عبد الله) المسالك والممالك، ليدن ١٨٨٩، ص ٢٤٧.

٧ القلقشندى (ابو العباس أحمد بن على) صبح الأعشي فى صناعة الإنشاء، المطبعة الأيوبية، القاهرة، ١٩١٥، حـ٣ صـ٣٩٧

٨ مصطفى عزمى محمد، البهنسا فى العصرين الفرعونى واليونانى الرومانى، دراسة اثارية حضارية، مخطوط رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأثار جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، صـ٩٢.

٩ محمد رمزى، على القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، ق ع صـ٣ صـ١١٢.

مئذنة عبد الحي بن زين العابدين:-

هو عبد الحي بن الحسن بن الحسن بن زين العابدين ولد بالبهنسا عام ١٠٨٣هـ/ ١٦٧١م ورحل إلي مصر وأخذ العلم عن عدة مشايخ مثل الشيخ خليل اللقاني والشيخ محمد النشرتي والشيخ محمد الزرقاني والشيخ محمد الإطفيحي والشيخ محمد الغمري والشيخ محمد بن سيف والشيخ محمد الخرشي والشيخ عبد الله الكنكسي وأثناء ادائه مناسك الحج سنة ١١١٣هـ/ ١٧٠٠م أخذ العلم عن مجموعة اخري من العلماء منهم البصري والنخلي، وأجازه بعض العلماء علي طرق عديدة مثل محمد التهامي بالطريقة الشاذلية، والسيد محمد بن علي العلوي في الأحمدية، والشيخ محمد شويخ في الشناوية[١٠].

والمئذنة هي الجزء الوحيد الذي تبقي من جامع عبد الحي بن الحسن بن الحسن بن زين العابدين[١١]، وقد قام الباحث بعمل تخطيط للمسجد من خلال ما وجد من شواهد أثرية، وقد بنيت المئذنة علي قاعدة حجرية ربما كانت تمثل أحد أبواب مدينة البهنسا قبل الإسلام، ويعلو البناء الحجري قاعدة من الآجر مصمتة استخدم فيها روابط خشبية لتخفيف حمل البناء، يعلو القاعدة المصمتة قاعدة مربعة اخري بنيت جدرانها بالآجر بأحد جدرانها فتحة باب المئذنة، وتنتهي القاعدة بأربع مناطق انتقال علي هيئة مثلث مقلوب حولت المربع إلي مثمن من الاجر تزينه ثماني دخلات معقودة بعقود منكسرة[١٢] أعلاها زخرفة الميمة، وينتهي البدن المثمن ببقايا

---

[١٠] الجبرتي (عبد الرحمن)، عجائب الىثار في التراجم والأخبار، القاهرة ١٢٩٧هـ، ص٢٨٧، علي مبارك، الخطط التوفيقيةالجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، بولاق ١٣٠٥، ج١٠ ص٥.

[١١] مسجد عبد الحي بن زين العابدين: يقع بالطرف الشمالي الغربي لقرية البهنسا مجاورا لقبة وزاوية عبد الغني بن سمرة لذلك كان يطلق عليه جامع ابو سمرة وحملت المئذنة هذا الإسم فاشتهرت باسم مئذنة ابو سمرة غير ان الباحث في دراسته للماجستير قد حقق ذلك الأمر وفصل بين الإسمين والأثرين معا فقبة وزاوية عبد الغني بن سمرة البهنسي مستقلة أما المسجد فهو ينسب إلي عبد الحي بن الحسن بن زين العابدين، كما توصل الباحث إلي تخطيط المسجد الدارس وأنه كان يتكون من ثلاث بلاطات يفصل بينها ثلاث بائكات تتكون كل بائكة من أربعة عقود والمسجد كان مغطي بكامله وكانت مساحته تبلغ ٢٠* ١٧,٥م وذلك من خلال خريطة قديمة كان المسجد موقع عليها وكذلك أقوال بعض المعمرين الذين شاهدوا المسجد قبل هدمه، وكان للمسجد ثلاثة مداخل احدها بالجدار الجنوبي الشرقي إلي الجنوب من المحراب والآخر بالجدار الجنوبي الغربي يواجهه مدخل بالجدار الشمالي الشرقي كان يؤدي إلي المئذنة، وكانت أرضية المسجد بلاطات من الحجر. انظر: أحمد عبد القوي محمد، مدينة البهنسا، دراسة أثرية عمرانية، في العصر الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآثار، جامعة القاهرة ١٩٩٩، ص١٠٦، ١٠٧.

[١٢] العقد المنكسر: يتكوَّن من مستقيمين متقاطعين عند قمته، وقد وُجد قبل الإسلام، وقد أرجعه البعض للعمارة البيزنطية، والبعض أرجعه للعمارة الساسانية، ومنهم من أرجعه إلى العمارة

مقرنصات كانت تحمل شرفة المؤذن، يعلو ذلك بدن مستدير عليه طبقة من الملاط، أما جوسق المئذنة ونهايتها فكانا مفقودين قبل عملية الترميم.

جامع الحسن بن زين العابدين:-

ينسب الجامع إلي الحسن بن زين العابدين، ويعرف بجامع الحسن بن صالح مع أن الحسن والحسين لم يكن لهما أبناء بإسم صالح؛ فقد كان أبناء الحسين عبد الله وعلي الأكبر الذي قتل في كربلاء وعلي الأصغر الملقب بزين العابدين، وأما أبناء الحسن فهم القاسم والذي قتل أيضا في كربلاء وزيد الأبلج[١٣]، والحسن المثني، ولم يحمل أي منهم إسم صالح، ثم أنه بعد حادثة كربلاء لم يبق من نسل الحسن والحسين إبني علي بن أبي طالب سوي علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولعل كلمة (صالح) هي كنية أو صفة لحقت بإسم علي بن زين العابدين فيقال: (الحسن بن الصالح زين العابدين) أو لحقت بالحسن فيقال: (الحسن الصالح بن زين العابدين)، وكان الجامع قد أنشئ في العصر العباسي، ثم جدده الفاطميون؛ فقد عثر علي حشوات خشبية لمنبر الجامع تحوي عبارات شيعية، وتهدم الجامع في ٢٧ رمضان ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٦م واعيد تعميره عام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م ولم تكن عملية التعمير كاملة.

أما الوصف المعماري للجامع قبل عملية الترميم فكان يتكون من صحن أوسط مكشوف، ورواقين أحدهما جنوبي والآخر شمالي، ولم يكن الرواقان الجانبيان موجودين، ونفذ المعمار جدارا خاصا لحنية المحراب ناحية الجنوب الشرقي، ولم يكتمل بناء أروقة المسجد نظرا للحالة الاقتصادية عام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م؛ فقد أدي عدم توافر الأموال إلي توقف العمل ببناء الجامع مما أدي بعمدة البهنسا في ذلك الوقت أن يعرض التنازل عن المنبر الأصلي في مقابل مبلغ من المال يساعده علي إتمام عمارة الجامع[١٤].

عوامل تدهور حالة الأثر وإشكاليات أعمال الترميم:-

تتعدد عوامل تدهور الأثر وكذلك إشكاليات أعمال الترميم وتتنوع باختلاف الظروف التي توجد فيها المباني الأثرية أو تقع تحت تأثيرها، ويمكن تقسيمها إلي عوامل إدارية واجتماعية وطبيعية وبيئية، وتتمثل العوامل الإدارية في تعيين أكثر

المصرية القديمة. وقد ازدهر هذا العقد في العمارة الإسلامية، وأقدم أمثلته يوجد في دمشق في المسجد الأموي الذي أنشأه الوليد بن عبد الملك ٩٦ هـ / ٧١٤م. انظر: عاصم محمد رزق، مُعجم مُصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي ٢٠٠٠، ص (٢٠٢).

[١٣] (الشبلنجي) سيد مؤمن بن حسن، نور الابصار في مناقب آل بيت النبي المختار، القاهرة ١٢٦٠هـ، ص١١٠، ١٢٢.

[١٤] كراسات لجنة حفظ الىثار العربية، سنة ١٨٩٦، ص١٢٠.

من جهة للإشراف علي المبني الأثري، مثل وزارة الآثار ووزارة الأوقاف، وكذلك قيام بعض اجهزة الدولة بتأجير المباني الأثرية والتاريخية لتؤدي وظيفة غير التي أنشئت من أجلها، وعدم وجود مراكز كافية لترميم الآثار وتسجيلها، ووجود قصور في العديد من لجان الاستشاريين الأمر الذي يؤدي إلي إستخدام المواصفات الأوربية والأمريكية دون الأخذ في الاعتبار سن التشريعات الخاصة بالحفاظ علي التراث عوامل اجتماعية: وتتمثل في عدم وجود الوعي الأثري لدي بعض المواطنين، وعدم تفهم القيمة التاريخية للمبني الأثري، وافتقار مناهج التعليم العام لمفاهيم الوعي السياحي والمحافظة علي التراث والآثار، أما العوامل الطبيعية فعلي رأسها بالطبع التغيرات المناخية، وتراكم الغبار علي المبني الأثري مما يتسبب في إتلاف الدهانات والزخارف، وتكوين الفطريات، ومنها أيضا نسبة الرطوبة في الجو وتأثيرها علي المباني الأثرية، وكذلك وجود المياه الجوفية، أما العوامل البيئية فهي تدهور وسوء وسائل الصرف الصحي وتراكم الأقذار والنفايات علي المبني الأثري، ودخول وسائل النقل الآلي الحديث مما يسبب التلوث[١٥].

ويجمل البعض هذه العوامل فيما يسمي بالتخلف الحضري الذي نجم عن المعاملة والقساوة التي مست الأبنية الأثرية تحت وطاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والسياسية والبشرية باعتبارها عوامل كانت ولا زالت لها تاثيرات سلبية علي هياكل الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة[١٦]. وهناك رأي يقول بأن العوامل البشرية هي المؤثر الأول بالسلب علي المباني الأثرية وهي تشمل المحور الاجتماعي والاقتصادي ويندرج تحتها عدة عناصر اهمها الحرائق واعمال الهدم والتخريب والسرقة والترميم الخاطئ والحروب وقلة الوعي لدي المواطنين باهمية التراث[١٧].

تطبيق العوامل علي مئذنة زين العابدين وجامع الحسن بن زين العابدين:-

انطبقت العوامل السابقة او معظمها عي الأثرين موضوع البحث سواء كانت تلك العوامل طبيعية أم بشرية؛ فالمئذنة تعرضت لعوامل طبيعية ادت إلي سقوط الجزء

---

[١٥] مهند سيد طراد، مصطفي عمر العمري، واصف رضوان المؤمني، نحو تنمية متواصلة لاستنباط منهج للصيانة والترميم للمنشآت المعمارية ذات القيمة الحضارية للمدن الاردنية القديمة، ص١٨١.

[١٦] احمد بوذراع، سياسة المحافظة علي الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٢، ديسمبر ١٩٩٩، الجزائر ١٩٩٩، ص١٨.

[١٧] أشرف صالح محمد سيد، التراث الحضاري في الوطن العربي أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ، ندوة الحفاظ علي التراث الحضاري في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، أغسطس ٢٠٠٩، ص١١١٨-١١٩. يقدم الدكتور اشرف صالح شرحا لكل عنصر من العناصر التي ذكرت ومدي تاثيره علي المباني الأثرية.

الأخير منها المتمثل في الجوسق ونهاية المئذنة فقد تعرضت المئذنة لرياح شديدة عام ١٩٥٦م مما أدي لسقوط الجوسق والنهابة التي تعلوه وربما كان لأعمدة الجوسق دور في التأثر بالرياح الشديدة نظرا لأنها صنعت من الخشب[١٨]، والرياح والعواصف من عوامل التعرية التي وهي من الأسباب الرئيسية في هدم ونحر جميع المواد الموجودة علي سطح القشرة الأرضية ومنها بطبيعة الحال المباني الأثرية ويزداد فعل الرياح والعواصف في هدم ونحر المباني الاثرية ضراوة إذا حملت معها حبيبات الرمال ذات الصلابة العالية وفي الحالة القصوي يمكن النظر إلي الرياح المحملة بالرمال علي انها مناشير متحركة ذات صلابة عالية تعمل في المباني الأثرية هدما ونحرا[١٩]، كما تعرضت المئذنة بل وموقع المسجد بصفة عامة إلي عدم وجود الوعي الأثري من قبل المواطنين إذ كان للنشاط البشري حول المسجد والمئذنة أثره الكبير في التعدي عليهما فقد قام الأهالي (أهالي البهنسا) بنقل أنقاض المسجد لبناء منازلهم كما قاموا بنقل الكثير من طوب المسجد والحجارة إلي الجبانة المجاورة والتي تقع إلي الغرب من المئذنة لبناء القبور[٢٠]، وكان مسجد عبد الحي بن زين العابدين والمئذنة قد تعرضا لأعمال حفائر عام ١٩٢٦م أدت إلي هدم أجزاء من جدرانه والخلاوي الملحقة كما ورد في احد المحاضر المفدم من أحد أهالي البهنسا ضد مصلحة الآثار في ذلك الوقت (لوحة رقم.....)، أما في أيامنا المعاصر فقد تعرض المسجد والمئذنة للطمع في الأرض التي يشغلانها من بعض المواطنينيالمجاورين للمئذنة، بل غنهم لجأوا إلي السعي لإستصدار قرار إزالة للمئذنة عبر مجلس مدينة بني مزار التابع له البهنسا وكذلك وزارة الأوقاف لولا تصدي الباحث وحراس المنطقة والحيلولة دون تنفيذ قرار الإزالة.

اما بالنسبة لجامع الحسن بن زين العابدين والمعروف بإسم الحسن بن صالح فقد تعرض أيضا إلي عوامل طبيعية وبشرية فقد تعرض للهدم نتيجة زلزال عام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٦م وأعيد تعميره عام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م من قبل الأهالي ومباشرة عمدتهم في ذلك الوقت ولم يستطع الأهالي بالطبع إعادة بناء الجامع ان يقيموه بنفس الإتقان الذي كان عليه الجامع الفاطمي نتيجة للعامل الاقتصادي الذي جعل عمدة البهنسا يعرض التنازل عن المنبر مقابل مبلغ من المال يستكمل به عمارة الجامع[٢١].

---

[١٨] أحمد عبد القوي، مدينة البهنسا، ص١٠٩.

[١٩] عبد المعز شاهين، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، سلسلة الثقافة الأثرية والتاريخية، مشروع المائة كتاب ٢٤، وزارة الثقافة، المجلس الأعلي للآثار المصرية، ص٢٠٤.

[٢٠] أحمد عبد القوي، مدينة البهنسا، ص١٠٦.

[٢١] تقارير لجنة حفظ الآثار العربية، سنة ١٨٩٦من ص٧١.

وتعرض جامع زين العابدين أيضا سلبيات التدخل البشري فقد كانت الواجهة الغربية من الجامع مختفية تماما نتيجة بناء بعض الأبنية الحديثة مثل المحلات التجارية التي كانت تابعة لوزارة الأوقاف والمخازن التابعة لوزارات اخري مثل التربية والتعليم، وكانت ملحقات هذه المباني لها تأثيرها السلبي علي جدار الجامع الغربي فقد كانت دورات المياه أو الحمامات تصدر له الرطوبة، كذلك كانت هذه المحلات تخفي أسفلها بعض معالم الجامع وأهمها الصهريج الذي كان يغذي الجامع بالمياه، وكذلك حوض الوضوء وقد تم الكشف عنهما وترميم الحوض.

إشكاليات أعمال ترميم المئذنة:-

تتمثل إشكاليات اعمال الترميم في في محورين أساسيين: المحور الأول وهو الإشكاليات الإدارية، والمحور الآخر هو الإشكاليات الفنية وقد تعرضت عملية ترميم المئذنة لهذه الإشكاليات الإدارية والفنية.

الإشكاليات الإدارية في ترميم المئذنة:-

- **إشكالية تبعية المئذنة لأكثر من جهة إدارية:** أدت تبعية المئذنة لأكثر من جهة إدارية للإشراف عليها إلي إمكانية ضياعها وهدمها وخسارة أثر هام ومبني تراثي كادت تفقده مصر والتراث بصفة عامة فكانت، فقد أدي تداخل الاختصاصات بين المؤسسات المختلفة الي استصدار قرار إزالة لمئذنة زين العابدين كاد أن ينفذ لولا التصدي للتنفيذ من قبل الباحث وحراس المنطقة، وقد صدر قرار الإزالة من المجلس المحلي التابع له قرية البهنسا التي تقع بها المئذنة وذلك بالتنسيق مع وزارة الأوقاف دون التنسيق مع وزارة الآثار، وذلك لكون المئذنة غير مسجلة في عداد الآثار، وبالتالي فهي مقامة علي أرض ملك للدولة من اختصاص وزارة الحكم المحلي ممثلة في مجلس المدينة والوحدة المحلية التابع لها المئذنة وقد تصدي الباحث وحراس المنطقة لتنفيذ قرار الإزالة علي مسئوليتهم الشخصية وتم بحمد الله منع تنيفذ القرار وانقاذ المئذنة من الهدم.

- **إشكالية التسجيل:-**

كان تسجيل المئذنة امرا صعبا للغاية ومثل إشكالية كبيرة وذلك لأن المئذنة بحالة سيئة بسبب تآكل قاعدتها، وقدرفضت اللجان الهندسية تسجيلها خوفا من المسئولية إذا ما سقطت المئذنة بعد تسجيلها، كما أنه من شروط تسجيل أي مبني أثري أن يكون سليم إنشائيا وفي هذه الحالة صعب الأمر للغاية ولم يتم تسجيل المئذنة في بادئ الأمر، الأمر الذي أدي بدوره إلي عدم ترميم المئذنة لأن القوانين واللوائح تنص علي أنه لا يجوز النفقة علي مبني غير مسجل في عداد الآثار وإذا تم ذلك فهو إهدار للمال العام، وأصبح الأمر يتطلب قرارا شجاعا وصعبا في نفس الوقت، بل ربما يصل الي حد المجازفة.

وقد حاول الباحث أن يرمم المئذنة بالجهود الذاتية لكن ذلك أخذ وقتا طويلا دون جدوي، الأمر الذي جعل الباحث يصعد الأمر للسلطات العليا وذلك للحصول علي قرار إستثنائي وبالفعل تم الحصول علي قرار من وزير الثقافة[٢٢] ينص علي تسجيل المئذنة بالتزامن مع صلبها وكانت تلك فكرة الباحث للخروج من إشكالية عدم تسجيل المئذنة لانها غير سليمة إنشائيا وعدم ترميمها لأنها غير مسجلة في عداد الآثار.

- **إشكالية أعمال الإشراف علي الترميم:-**

أعمال الإشراف يشترك فيها وزارة الآثار متمثلة في قطاع الآثار المختص الذي يفوض او يصدر الأوامر الإدارية لمفتشي أثار المنطقة الكائن بها الأثر المراد ترميمه، وكذلك قطاع المشروعات متمثلا في الإدارة الهندسية التي يمثلها المهندسون بالمنطقة مما يسهم في تداخل الاختصاصات اذا لم يكن فريق الاشراف متفاهم، وكان فريق الإشراف المكون من الباحث ومهندس المنطقة[٢٣] متفاهم للغاية مما أدي إلي إنعكاس ذلك علي عملية ترميم المئذنة وتوفير المال العام، فقد فطن جهاز الاشراف (الباحث ومهندس المشروع) الي أنه لو تم صلب المئذنة فلن تكون عملية الترميم قريبة الأجل او التنفيذ بالاضافة الي التكلفة العالية لعمليتي الصلب والترميم معا، وتم عرض فكرة الترميم المباشر دون الصلب وبالتالي توفير تكلفة الصلب أكثر من مليون جنيها مصريا تقريبا (١٠٩٤٧٥٠).

حالة المئذنة قبل عملية الترميم:-

كانت المئذنة قبل عملية الترميم بحالة سيئة للغاية (لوحة رقم ١، ٢، ٣) فقد كانت القاعدة المصمتة متآكل منها جزء كبير لا نبالغ إذا قلنا أن ثلثيها متآكل (لوحة رقم ٣) كما أن الجزء الغير متآكل كانت بعض وحدات الطوب المكونة له متآكلة (لوحة رقم ٢)، وكان البناء الحجري الذي ترتكز عليه هذه القاعدة المصمتة به تآكل وانفصال بعض مداميكه الخارجية (لوحة رقم ٣)، أما شرفة المئذنة فهي غير موجودة، كما ان جوسق المئذنة كان مفقودا وأيضا نهاية المئذنة.

[٢٢] كان وزير الثقافة في ذلك الوقت السيد فاروق حسني.

[٢٣] كان المهندس المشرف مع الباحث هو المهندس حسين عيسي.

(١) منظر عام للمئذنة قبل الترميم

(٢) تآكل القاعدة الحجرية والآجرية

(٣) تآكل كبير بالقاعدة المصمتة

الدراسة الأثرية للمئذنة:-

تطلب الأمر إعداد دراسة أثرية للمئذنة من خلال الشركة المنفذة وتوفيرا للمال العام والاعتماد الذاتي علي الكوادر من داخل وزارة الآثار؛ فقد قام الباحث بعمل الدراسة الأثرية من خلال صورة قديمة للمئذنة مكتملة وتسليمها إلي الشركة لعمل الرسومات اللازمة للبدء في عملية الترميم مباشرة وبالتالي تم توفير تكلفة الدراسات المكلفة، وقد توصل الباحث في دراسته للمئذنة إلي أن جوسق المئذنة المكون من ثمانية أعمدة لم تكن مادتها من الرخام أو الحجر وإنما كانت الأعمدة من الخشب الأمر الذي ساهم في عمل إعادة بناء لجوسق المئذنة وتركيب نهاية المئذنة أعلاه من النحاس وعلي نفس طراز المئذنة وذلك حسب صورة قديمة عثر عليها الباحث لدي أحد المواطنين (لوحة رقم ٤)

وبناءا علي الدراسة الأثرية فإن الوصف المعماري للمئذنة كالتالي: قاعدة مربعة من الآجر مصمتة بنيت فوق كتلة بنائية من الحجر الجيري، ويعلو القاعدة المصمتة بدن مربع الشمل من الآجر باحد اضلاعه فتحة باب المئذنة، وبأركان البدن المربع يوجد أربع مناطق انتقال عبارة عن مثلث مقلوب الوضع حولت المربع إلي مثمن يزين أضلاعه الثمانية ثماني دخلات يتوج كل منها عقد منكسر (لوحة رقم ٥) ينتهي بزخرفة الميمة ويرتكز علي ثلاثة أعمدة، وينتهي البدن المثمن ببقايا مقرنصات كانت ترتكز عليها شرفة المؤذن، ويعلو البدن المثمن بدن نصف دائري يحوي فتحة باب بالناحية الجنوبية الشرقية، وينتهي هذا البدن ببقايا مقرنصات من الطوب تبرز عن بدن المئذنة يرتكز عليها الجوسق الذي عمد المعمار لزرع أعمدته

إلي وجود فتحات في البدن المستدير، وقد صنعت أعمدة الجوسق الثمانية من الخشب (لوحة رقم٤)، ويعلو الجوسق قمة المئذنة علي طراز القلة المملوكية.

تمثلت خطة الترميم دون الصلب في معالجة الجزء المتآكل من قاعدة المئذنة من مواد متجانسة تحت إصرار جهاز الإشراف من الباحث والمهندس،إذ ان الشركة المنفذة كانت تريد إستخدام الأسمنت مما سيؤدي إلي عملية إنفصال القديم عن الجديد، وقد تم تحليل عينات من القاعدة المصمتة المتآكلة وعمل مونة من نفس الخامات مثل الحمرة والجير والقصروميل كما استخدمت الأخشاب حسب النظام المتبع في القاعدة والذي يساعد في تخفيف أحمال البناء (لوحة رقم ٦)، بترميم هذا الجزء المتآكل من القاعدة تم الإستغناء عن عملية صلب المئذنة الامر الذي ساهم في توفير المال العام وتنفيذ عملية الترميم دون تشويه المئذنة، ورغم أن المئذنة قد بنيت في العصر العثماني إلا أنها جاءت علي الطراز المملوكي وتلك سمة من سمات العمارة الاسلامية في ريف مصر فبينما تأخرت العمارة الإسلامية في القاهرة في العصر العثماني بسبب ترحيل الصناع المتازين إلي استانبول وبسبب الحالة الاقتصادية ووقوع بعض التأثيرات العثمانية وخاصة علي المئذنة فإن تلك العوامل كانت في القاهرة وحدها وظلت العمارة في الريف تسير في طريقها متأثرة بالعمارة المملوكية وخاصة في القبة والمئذنة[٢٤].

(٤)

المئذنة بشكلها الأصلي.

(٥)

البدن المثمن للمئذنة.

(٦)

ترميم الجزء المتآكل من قاعدة المئذنة.

[٢٤] حسن عبد الوهاب، طرز العمارة، طراز العمارة في ريف مصر، بحث القي بالمجمع العلمي المصري في جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧م، ص٧.

الإشكاليات الفنية وتتمثل في:-

كان من أهم الإشكاليات الفنية إستخدام مواد غير متجانسة مع مكونات الأثر مثل الأسمنت وغيره، وأصر الباحث علي استخدام مواد متجانسة مع حتي لا يتم تشويه المئذنة أو فصل للأجزاء الجديدة عن الأجزاء القديمة وبالتالي تفقد عملية الترميم جدواها ويكون المال العام قد تم إهداره، وتم تحليل عينات من مونة الجزء المتآكل وتم الاتفاق علي مونة اللحام وكانت خليط من الحمرة والقصروميل والجبس مع اضافة نسبة بسيطة من الأسمنت تعمل علي تماسك الخليط، وبالتالي تم تحقيق التجانس بين الجزء القديم والجزء الجديد، هذا بالإضافة إلي إستخدام أسياخ من مادة الإستانلس ستيل رابطة بين بين الجزء القديم والجديد (لوحة رقم ٦).

وقد تطلب الأمر السابق وهو الاتفاق علي مادة المونة المستخدمة في الترميم مناقشات كثيرة وذلك لعدم وجود ضوابط تحكم عملية الترميم وتضبط إستخدام المواد الحديثة الامر الذي يجعل جهاز الإشراف والجهة المنفذة في خلاف مستمر فالإشراف يريد أن يرمم الأثر بالطريقة الصحيحة التي تتجانس مع مادة الأثر، أما الشركة المنفذة فتريد أن ترمم بمواد حديثة تؤدي إلي تشويه الأثر وهذا هو الترميم الخاطئ الذي يؤثر بالسلب علي المباني الأثرية، وتاتي هذه الرغبة من الشركة المنفذة للوصول إلي تحقيق مكاسب من علي حساب الأثر والتراث بصفة عامة، ويتيح لها الفرصة في ذلك عدم وجود ضوابط ولوائح تنظم عملية الترميم وتضبط الناحية الفنية بما فيها إستخدام المواد المناسبة في الترميم بما يتناسب مع حالة كل أثر والمواد التي شيد منها، وتم بحمد الله ترميم القاعدة وإعادة شرفة المؤذن والجوسق المكون من ثمانية أعمدة خشبية ثم نهاية المئذنة علي هيئة القلة وهو الطراز المملوكي في المآذن (لوحة رقم٧، ٨، ٩)

(٩) (٨) (٧)

ترميم القاعدة الحجرية والآجرية. القاعدة الحجرية والآجرية من الناحية الشمالية. المئذنة مكتملة.

إشكالية أعمال ترميم جامع الحسن بن زين العابدين:-

كان الجامع يتكون من صحن أوسط مكشوف ورواقين فقط، وتمثلت الإشكاليات في ترميمه في التبعية لأكثر من جهة؛ فهو يتبع وزارة الأوقاف إلي جانب وزارة الآثار، كما كانت هناك عدة مباني ملاصقة للواجهة الغربية كان أحدها يتبع وزارة التربية والتعليم إذ كان مستخدما كمخزن للكتب وملحق يه دورات مياه مما أدي إلي تأثر الجدار الغربي للجامع بالرطوبة، وكذلك وجود حجرة حديثة كانت تحجب القسم الأيمن من الواجهة الشمالية وكانت تسد النافذة اليمني من الواجهة، ومن الإشكاليات أيضا عدم وجود دراسة أثرية للجامع توضح تخطيطه الأصلي، وكان الباحث قد قام بدراسة الجامع ضمن رسالته للماجستير مما سهل عملية إعداد الدراسة وما هو مطلوب عمله في عملية الترميم، وقد اقترح الباحث إجراء أعمال حفائر بصحن الجامع للكشف عن وجود قواعد أعمدة للرواقين المفقودين (الشرقي والغربي)، وكذلك إجراء حفائر بالناحية الغربية من الخارج أي مكان المباني الحديثة التي كانت تحجب الواجهة الغربية.

أعمال الحفائر بصحن الجامع:-

لاحظ الباحث وجود طرفي رباط بالبائكة الشمالية يقابلهما مثلهما بالبائكة الجنوبية (لوحة رقم٧، ٨) الأمر الذي يوضح أحد امرين؛ الاول: انه كان يوجد عقود عمودية تصل بين طرفي الرباط بكل من البائكة الجنوبية والشمالية وهذه العقود يمثل كل منها بائكة شرقية وغربية تطلان علي الصحن، أما الأمر الثاني فيحتمل أنه عند إعادة تعمير الجامع عام ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م تم عمل طرفي الرباط ولم تكتمل عملية بناء العقود خاصة وانه ورد بتقارير لجنة حفظ الآثار ان الحالة الاقتصادية جعلت الأهالي وعمدة البهنسا في ذلك يعرضون المنبر للبيع مقابل أموال يكملون بها بناء الجامع[٢٥].

تم عمل الحفائر بصحن الجامع بعد قياس المسافات بين الأعمدة القديمة والتي تمثل اتساع فتحة العقود ولذلك تم استخدام طريقة المربعات الشبكية[٢٦] وبالفعل تم الكشف عن قواعد الاعمدة لبائكتي الرواقين الجانبيين الشرقي والغربي (لوحة رقم٩)

[٢٥] انظر ص.....من البحث.

[٢٦] تقرير اعمال حفائر جامع الحسن بن زين العابدين، ص٣

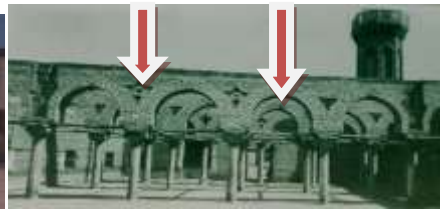

(١٠)

طرفي رباط بالبائكة الشمالية المطلة علي الصحن.

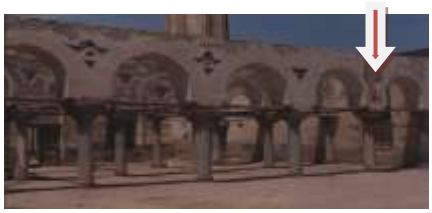

(١١)

طرف رباط بالبائكة الجنوبية المطلة علي الصحن.

وكانت قواعد الأعمدة التي تم الكشف عنها دليلا قاطعا علي وجود بائكتين تطلان علي الصحن من الناحية الشرقية والناحية الغربية، وكانت قواعد الأعمدة متطابقة مع طرفي الرباط بالبائكتين الشمالية والجنوبية، وتشكل البائكتان الشرقية والغربية الرواقين الجانبيين الشرقي والغربي وكان كل منهما يتكون من بلاطة واحدة محصورة بين بائكة مطلة علي الصحن والجدار.

إشكالية عدد عقود البائكتين الشرقية والغربية:-

المقصود هنا البائكة الشرقية والغربية المطلتين علي الصحن وذلك بعد عمل المجسات التي تمت بطريقة المربعات الشبكية وتم الكشف عن قواعد الاعمدة، وعن طريق قياسات الصحن وجد أن طول كل بائكة تمتد ١١,٦٥م وبالتالي فإن هذه المساحة تكفي لأربعة عقود بكل بائكة إذ أن قياس الأربعة عقود ببائكتي الرواقين الجنوبي والشمالي المطلتين علي الصحن يبلغ ١٠,٧٠م، وهو ما صمم عليه الباحث إذ كانت هناك محاولات لعمل بائكة من ثلاثة عقود فقط من قبل الشركة المنفذة، إلا ان الباحث أصر علي أن تكون كل بائكة من أربعة عقود للأسباب التالية:-

- المسافة بين طرفي الرباط بالبائكة الشمالية والجنوبية ١١,٦٥م، وهي أطول من مساحة أربعة عقود بالبائكتين الشمالية والجنوبية إذ تبلغ ١٠,٧٠م فكيف لمسافة أقل أن تحوي عددا أكبر من العقود؟ وكيف لمسافة أطول أن تحوي عددا اقل من العقود؟ وكيف للبائكتين الشمالية والجنوبية تطلان علي الصحن بأربعة عقود لكل منها بينما تطل البائكة الشرقية والغربية بثلاثة عقود فقط مع أن مسافتهما هي الأطول؟، وقد أصر الباحث علي تنفيذ أربعة عقود بكل بائكة، وبالتالي يصبح تخطيط الجامع من صحن وأربعة أروقة يطل كل منها علي الصحن بأربعة عقود.

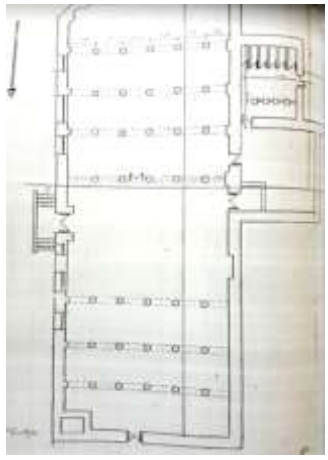

(شكل رقم (١)

تخطيط الجامع قبل عملية الترميم.

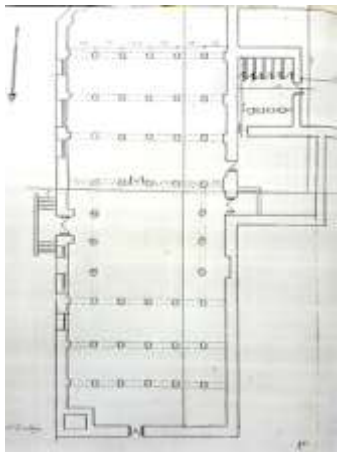

شكل رقم (٢)

تخطيط الجامع بعد إعادة البائكتين الشرقية والغربية.

- أنه في حالة تنفيذ ثلاثة عقود فقط بالبائكتين الشرقية والغربية فإن الأمر يتطلب ارتفاع تلك العقود عن عقود الجامع الأصلية، وبالتالي نكون أمام هدم جميع عقود الجامع القديمة حتي تتناسب مع ارتفاع العقود الجديدة وهذا كان الهدف الخفي للشركة المنفذة حتي تزداد ميزانية المشروع بعمل إعادة بناء لجميع عقود الجامع طمعا في تحقيق مكاسب مادية دون مراعاة للقيمة الأثرية والتاريخية للمبني الأثري.

إشكالية توفير الأعمدة والتيجان:-

كان لابد من توفير الأعمدة اللازمة وتيجان الأعمدة المناسبة لإعادة بائكتي الرواقين الشرقي والغربي ليكتمل تخطيط الجامع الأصلي من صحن وأربعة أروقة، وقد أرادت الشركة المنفذة توريد الأعمدة والتيجان من المحاجر رغبة منها في المكاسب المادية؛ إلا أن الباحث بصفته كان مشرفا علي مشروع الترميم أصر علي إستخدام أعمدة وتيجان أثرية قديمة كان بعضها مطمورا بأرضية الجامع (لوحة رقم١٠) والبعض الآخر بالشوارع المحيطة بالجامع، وقد حقق ذلك هدفين الأول: إستخدام أعمدة قديمة معظمها من أعمدة الجامع الأصلية، وهي اعمدة بالطبع أثرية تنسجم وقدم وقيمة المبني الأثري، والهدف الثاني هو توفير المال العام إذ أن توفير العمود الواحد من المحاجر كان سيكلف ١٢٠,٠٠٠ (مائة وعشرون الف جنيها).

وقد تم مراعاة أن تكون التيجان متناسبة من حيث الحجم والشكل مع مع الأعمدة التي تحملها، وكذلك شكل العقود وتصميمها.

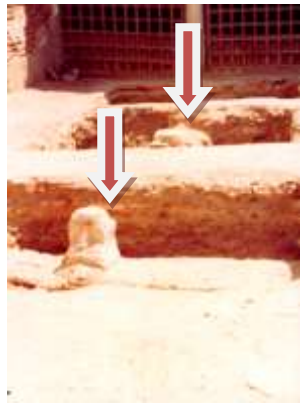

(١٢)

قواعد الأعمدة التي تم الكشف عنها.

(١٣)

أحد أعمدة الجامع القديمة الذي أعيد استخدامه.

إشكالية طريقة تنفيذ البائكتين: بعد توفير الأعمدة وتيجانها بقي عملية تركيبها وتثبيتها والتي تمت بطريقة بدائية بسيطة عن طريق ربط العمود بالحبال والونش اليدوي والعمال (لوحة رقم ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦)، كما تم تثبيت الأعمدة بطريقة بسيطة وروعي أن تكون الأعمدة غير مائلة حتي لا يتم انهيار او حدوث شروخ في العقود، ورغم عدم الإمكانيات البسيطة في عملية نقل وتثبيت الأعمدة وتيجانها إلا أنها خرجت في النهاية بالشكل المطلوب.

(١٤)

عملية نقل عمود لتثبيته

(١٥)

تثبيت احد الأعمدة بالاخشاب للعمود

(١٦)

اختيار التاج المناسب

(١٧)

عمود جرانيتي وتاج يتناسب معه

(١٨)

تثبيت التيجان فوق الاعمدة اعلي التيجان

(١٩)

طبالي خشبية

أما بالنسبة لتنفيذ العقود فقد اتخذت العقود القديمة الأصلية الموجودة بالرواقين الجنوبي والشمالي نموذجا لبناء العقود الجديدة، وهي من النوع المدبب[٢٧]، وكان لابد

[٢٧] العقد المدبب: يرى بعض العلماء أولوية الشرق في العقد المدبب وهو ذلك العقد الذى يتكون نصفاه من مركز مختلف وظهر في قصير عمرة وحمام الصرخ.، وقيل ان هذا النوع من العقود ظهر قبل الإسلام في قصر ابن وردان الذى يؤرخ بين سنتي (٥٦٠: ٥٦٤م) وهو مثل وحيد لا ثاني له في منطقة الشام هذا بالإضافة الى الشك المحيط بعمائر قصر وردان مما يجعل نسبة العقد المدبب للشام في العصر البيزنطي فيها كثير من الريبة انظر: فريد شافعي، العمارة العربية في مصر الإسلامية عصر الولاة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، ص٢٠٣
وقد انتشر العقد المدبب انتشارا كبيرا في العمارة الإسلامية واصبح من مميزاتها البارزة وقام المعمار المسلم بتطويره وابتكار أشكال عديدة منه أثرت بدورها في العمارة الأوربية، ومن الأشكال التى ابتكرها المعماريون العرب المسلمون ثلاثة أنواع أولها العقد المدبب الذى يتكون من قوسين رسما من مركزين والثاني العقد المدبب الذى يتكون من أربعة أقواس رسمت من أربعة مراكز والثالث ويتكون من قوسين رسما من مركزين يمس كل قوس منهما مستقيم يلتقي مع

من توفير قوالب خشبية او مادة تتحمل بناء العقد عليها حتي يجف ويتماسك، ولكن تم الاعتماد علي قطع الأخشاب تجنبا للتكلفة من قبل الشركة المنفذة (لوحة رقم١٧، ١٨، ١٩)، وقد تم عمل طبالي خشبية من أخشاب الجامع القديمة ركبت فوق تيجان الأعمدة وبعد التأكد من تماسك الأعمدة والتيجان والطبالي، وقد روعي قياس القوالب الخشبية علي العقود الأثرية المدببة بعد تحديد اتساع كل عقد وتم البناء فوق هذه القوالب وان كانت القوالب بسيطة للتوفير فقد خرجت العقود منسجمة مع عقود المسجد الاثرية، كما تم تنفيذ روابط خشبية بين تيجان الأعمدة والطبالي الخشبية في اعلاها نفذت من أخشاب الجامع القديمة (لوحة رقم١٧، ١٨، ١٩).

(٢٠)

(٢١)

(٢٢)

القوالب الخشبية التي بنيت فوقها العقود. تركيب الروابط الخشبية. الروابط والطبالي الخشبية.

وتركت الأعمدة والتيجان والروابط والطبالي عدة أيام لتجف مادة اللحام او المونة التي تربط بينها ثم تم البدء في تنفيذ بناء العقود وعددها أربعة عقود في كل بائكة، وذلك بتركيب القوالب الخشبية أعلي الطبالي، وقد نفذت هذه العقود بالآجر او الطوب الأحمر الحديث ومونة الأسمنت (لوحة رقم٢٠، ٢١، ٢٢).

المستقيم الآخر في قمة العقد المدببة وهو العقد الفاطمي الذى يطلق عليه خطأ اسم العقد الفارسي . انظر: كريزويل، الآثار الإسلامية الأولى، نقله إلى العربية، عبدالهادي عبلة وعلق عليه، أحمد غسان سباون دار قتيبة، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٨٤م، ص١٤٣.

(٢٣)
تنفيذ العقود بالطوب الأحمر

(٢٤)
العقود بعد التنفيذ

(٢٥)
العقود بشكلها النهائي

إزالة المباني الحديثة التي كانت تحجب الواجهة الشمالية والغربية:-

كانت الواجهة الشمالية يحجب الجانب الأيمن منها حجرة مادتها كانت من الآجر وقد تم إزالتها وإعادة فتح النافذة اليمني، كما فتحت النافذة اليسري وبذلك اكتمل شكل الواجهة الأول وعادت إلي أصلها المعماري، أما الواجهة الغربية والتي سبق أن ذكرنا أنه كانت تشغلها عدة مباني تابعة لوزارة الأوقاف تتمثل في مجموعة محلات تجارية إلي جوارها تم تأجيرها لبعض أصحاب الحرف بالإضلفة إلي مبني آخر كان يستخدم مخزن للكتب إذ كان يتبع وزارة التربية والتعليم، وكانت هذه المباني ملحق بها دورات مياه تصرف علي خزان تحت الأرض مما أدي إلي إصابة جدار الواجهة الغربية بالطوبة، وكان لابد من تحرير الواجهتين من تلك المباني وذلك بالتعاون مع وزارة الأوقاف ووزارة التربية والتعليم، وبعد إزالة تلك المباني تم عمل حفائر بالواجهة الغربية أسفرت عن كشف أثري هام لبعض ملحقات الجامع متمثلة في صهريج الجامع تحت الأرض ويبدو من عقده انه يعود للعصر الفاطمي وإلي الشرق منه عثر علي حوض للوضوء مسدس الشكل (لوحة رقم ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩).

(٢٦)
الواجهة الغربية بعد إزالة من المباني الحديثة.

(٢٧)
الواجهة الغربية بعد الترميم.

(٢٨)
الصهريج بعد اكتشافه.

(٢٩)
حوض الوضء المكتشف بعد ترميمه.

الشرافات:-

لم يكن للمسجد شرافات قبل عملية الترميم ولم نعثر حتي علي أي منها أو جزء يدلنا علي شكلها وتكوينها؛ لذلك رأي جهاز الإشراف أن تكون الشرافات علي نمط أحد

المساجد الأثرية بالمنيا[٢٨] - وهي المحافظة الكائن بها الجامع - علي أن يكون الجامع الذي يحمل الشرافات قريب من نفس الفترة أي فترة إعادة بناء جامع الحسن بن زين

[٢٨] المنيا: تنسب المنيا الى الخصيب بن عبدالحميد صاحب خراج مصر من قبل أمير المؤمنين هارون الرشيد. انظر: المقريزي (تقي الدين احمد بن علي)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار المعروف بالخطط المقريزية، مكتبة الأداب، القاهرة ١٩٩٦، جـ ١ ص ٢٠٥. وكانت المنيا قاعدة مديرية المنيا وتعد من المدن القديمة ذكرها اميلينو فى جغرافيته وقال إن اسمها temani ووردت أيضاً باسم Temani Khoufou وقال ان هذين الأسمين يرجعان إلى مدينة المنيا وهى المذكورة بين طحا والبهنسا حيث المكان الحالى لمدينة المنيا هذه وقال إن كلمة Meni معناها المنيا وكلمة Moone معناها المرضعة وذكرها جوتييه فى قاموس ناحية Mont Khoufou وقال إن كزمير وبروكش واميلينو نسبوها الى المنيا وجوبا نسبها الى المكان الذى به آثار مدينة داود وقد حقق ما به وموقعها فى سنة ١٨٩١م وضعه بالضبط فى محل العنجبة

العابدين (١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م) كانت هناك محاولة لتوريد شرافات معدة خارج الموقع، وهي نماذج جصية، ثم تنقل ويتم تركيبها وتثبيتها أعلي الجدران، وبالفعل تم تصنيعها ونقلها الي المسجد في يوم عطلة رسمية وذلك لرفض الباحث (المشرف)، وتم التصميم من قبل الباحث علي أن تبني الشرافات من نفس مادة جدران المسجد وهي الآجر، وتم رفض نماذج الجص وقد حققت الشرافات المبنية إنسجاما بينها وبين الجدران بالإضافة الي قدرتها علي البقاء لإتحادها مع جدران الجامع، وأخذت الشرافات شكل المثلث وهو شكل شرافات جامع اللمطي[٢٩] بمدينة المنيا، وجاء هذا

Elambag التى كانت مركز لسلطة اشراف الامبراطورية الوسطى الغربية الذين دفنوا فى مقابر بنى حسن وذكرها الادريسى فى نزهة المشتاق باسم منية ابن الخصيب ووصفها بأنها قرية عامرة حولها جنات وأرض متصلة العمارات وقصب وأعناب كثيرة ومنتزهات ومبان حسان. انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية منذ قدماء المصريين حتي سنة ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤، القسم الثانى، جـ ٣ ص ١٩٧، ١٩٨، ووردت المنيا فى مصادر اخرى باسم (المنيا) و (منية ابن الخصيب) وعلى لسان العامة منية ابن الخصيب ومنية الفولى حيث بها مقام الشيخ الفولى وفى تاريخ سنة ٢٣٦ هـ وردت مختصرة باسم المنيا وهو اسمها الحالى وهى الأن قاعدة مديرية المنيا التى تكونت أول مرة بأمر عمال سنة ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م، محمد رمزى، القاموس الجغرافى ق ٢ جـ ٣ ص ١٩٨.

[٢٩] لا يوجد نص تأسيسي ولكن ذكر ياقوت الحموى عند تعريفه بمدينة منية أبى الخصيب (المنيا) أن (أبو اللمطى) أحد الرؤساء بتلك النواحى قد أنشأ بها (المنيا) جامعا حسنا وفى قلبتها مقام ابراهيم عليه السلام، الحموى (شهاب الدين أبى عبدالله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادى) ت ٦٢٦هـ، كتاب معجم البلدان، عنى بتصحيحه محمد امين الخانجى الكتبى، الطبعة الأولى .مطبعة السعادة، مصر ٣٢٣هـ / ١٩٠٦م، المجلد الثامن، ص ١٨٨، وقد استقرت اسرة اللمطى فى مدينة قوص بصعيد مصر فى الربع الاخير من القرن السادس الهجرى / الثانى عشر الميلادى وقد برز من ابنائها محرم مجد الدين بن اسماعيل اللمطى وكان حاكما على قوص وتوفى بها سنة ٦٠٦هـ وكان محرم مجد الدين قد احتل مكانه كبيرة فى عصره حتى اقبل عليه الشاعر بهاء زهير والف فى مدحه كثيرا من القصائد. انظر: محمد احمد محمد احمد، المنيا في العصر الإسلامي من الفتح العربي حتى سقوط الدولة الفاطمية – دكتوراه – كلية الآداب – جامعة المنيا ١٩٧٨م . ص ٢٣٤، ويؤكد الادفوى استقرار قسم من اسرة اللمطى بمدينة المنيا أو نواحيها وتقلدهم مناصب فقد اشار ان مجد الدين ابن اللمطى احد ابناء اسرة اللمطى كان يتول النظر على رباع الايتام بالقاهرة من قبل قاضى القضاة وقد توفى مجد الدين عام ٧٢١هـ. الادفوى (ابو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب) الطامع السعيد الجامع اسماء نجباء الصعيد، تحقيق سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة ص ٤٤٨، وكان احد امراء اسرة اللمطى قد استقر بالمنيا وتوفى بها سنة ٦٣٣هـ / ١٢٣٥م وكان يدعى بالأمير اللمطى. انظر: محمد احمد محمد احمد، المنيا فى العصر الاسلامى، ص ٢٣٤، ويقع جامع اللمطي بمدينة المنيا علي الناحية الغربية لنهر النيل ويتكون من صحن اوسط مكشوف وأربعة أروقة أكبرها رواق القبلة وللجامع أربع واجهات ومئذنة وقد تعرض للتجديد في العصر العثماني وللاستزادة انظر: احمد عبد القوي، مسجدا اللمطي والعمراوي، دراسة اثرية معمارية في ضوء اكتشافات

الإختيار لأن كلا المسجدين تعرضا لنفس الظروف تقريبا فتاريخ إنشائهما الأصلي متقارب، كما أن كل منهما تعرض لإصلاحات كثيرة آخرها في العصر العثماني (لوحة رقم٢٣، ٢٤).

(٢٣)
شرافات جامع اللمطي بالمنيا

(٢٤)
شرافات جامع الحسن بن زين العابدين.

عمليتا الترميم في مفهوم الحماية والحفاظ:-

لقد تعرضت المئذنة والجامع لما يمكن ان نسميه الحماية والحفاظ والإستكمال والترميم، والواقع أن هذه المفاهيم تحتاج إلي توضيح لأن كل منها مرتبط بكيفية تنفيذه، والإجراءات التي يمكن اتخاذها ومدي ملاءمة كل منها للمبني الأثري، كما أنها تقودنا في الوقت نفسه إلي وضع ضوابط لعملية الترميم والصيانة، وهي أيضا تحتم علينا وضع كود موحد لعمليات الحماية أو الحفاظ أو الإستكمال أو الترميم وفيما يلي تعريف لهذه المفاهيم:-

- **مفهوم الحماية:** يمتد مفهوم نطاق الحماية ليشمل الأبعاد السكانية والاجتماعية والاقتصادية سواء كان داخل أو خارج الكتلة العمرانية مع الأخذ في الاعتبار مرونة نطاق التأثير وتغيره مع الزمن ومن خلال ذلك يمكن التعامل مع مفهوم الحماية علي عدة مستويات الأول: هو مفهوم الغرفة The Room Concept وهذا المفهوم يجعل المنطقة المراد حمايتها أشبه بالغرفة المغلقة لها أبعاد محددة سواء كانت تلك الأبعاد مادية أم معنوية والتي من شانها تكوين الشخصية المميزة للمكان، ويلائم هذا المفهوم التعامل مع المناطق التاريخية ذات الأهمية الخاصة لما يقوم به من تقوية مقاومة تلك المناطق لعوامل الضغط سواء الناتجة من العلاقات التخطيطية للمناطق المحيطة أو الناتجة من التفاعلات الداخلية، أما المفهوم الثاني فهو مفهوم المنطقة The Zone Concept وهو مجموعة اطر للحماية تعمل كنطاقات حماية مترابطة ومتداخلة توفر كل منها أسلوب حماية محددوتضم حماية المبني الأثري وتضم نطاق الحماية

جديدة، كتاب الاتحاد العام للآثاريين العرب، دراسات في آثار الوطن العربي ١٤، ٢٠١١م، ص٨٤٨ وما بعدها.

الاجتماعية ونطاق الحماية العمراني ونطاق الحماية الاقتصادية[٣٠]، وينطبق مفهوم الحماية مع حالة المئذنة فقامت المنطقة الأثرية التي كان يديرها الباحث بحماية نطاق الجامع والمئذنة من الطامعين في الأراضي التي كانت حول المئذنة، بل إيقاف تنفيذ قرار إزالة كان قد صدر لهدم المئذنة، كما تم تحرير واجهة الجامع الغربية من مباني ملاصقة لها كما سبق ذكره.

- **مفهوم المحافظة:** المحافظة هي مجموعة من الطرق المختلفة التي يمكن تكريسها من أجل تطوير وتجديد وترقية جميع انواع الأبنية التي تحتاج إلي صيانة او ترميم او تقوية وذلك من اجل إعادتها إلي حالتها الطبيعية، وهي أيضا أداة فعالة في التعامل مع الأبنية التي تعرضت لتعرية وتآكل وتحتاج فرض المحافظة عليها من أجل إستدامتها لأنها تحمل قيمة اجتماعية وثقافية وتاريخية ودينية وعسكرية لها معني وأثر في نفوس مجتمع المدينة، وعليه نجد البعض يعرف سياسة المحافظة علي الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية داخل المدينة بأنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن ترشيحها لإنقاذ حالة تلك الأبنية ذات النمط المعماري المختلف ضمن النسيج العمراني للمدينة التي كان من ورائها فقدان وإتلاف العديد من هياكلها وقيمها الثقافية والتي تتطلب المحافظة عليها لتبقي في حالتها الطبيعية[٣١]، ومفهوم المحافظة يعني عدم إضافة أي شئ او عدم حذف اي شئ من المبني بل مجرد التقوية والمحافظة عليه للوقاية من التلف، وللمحافظة علي المباني الاثرية اسلوب متخصص هذا الأسلوب يعني تقوية الجدران والمبني ككل[٣٢].

- **مفهوم الإصلاح:** لا تقتصر الحاجة إلي الإصلاح علي إهمال الصيانة فهناك حالات تحتاج إلي إصلاح إذا حدث هبوط في الأرض التي يوجد فوقها المبني نتيجة هزة أرضية او تأثير التربة بمياه جوفية أو نتيجة وضع أحمال ثقيلة جدا فوق طاقة الأرض أو حدوث تصدع بالمبني نتيجة تحرك بعض أجزائه، ويعني الإصلاح إذن إستبدال المواد التالفة –لا يمكن إنقاذها- ويعني ايضا تقوية الأماكن الضعيفة في المبني أو الأرض المقام عليها، وفي حالة إستبدال أجزاء تالفة يجب أن تؤخذ الاحتياطات اللازمة حتي لا تتغير طبيعة المبني الأساسية وعليه يجب اختيار المواد المطلوبة بحذر كاف، ولذا من الافضل ان تستخدم في الإصلاح نفس المواد التي اقيم

---

[٣٠] عماد علي الدين الشربيني، محمد فكري محمود، تاثير العامل البشري علي مشروعات الحفاظ علي هضبة الأهرام ومنطقة سرابيط الخادم بوسط سيناء، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، العدد ١١، ص١٦١.

[٣١] احمد بوذراع، سياسة المحافظة علي الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة، ص١٩.

[٣٢] مهند سيد طراد، مصطفي عمر العمري، واصف رضوان المؤمني، نحو تنمية متواصلة لاستنباط منهج للصيانة والترميم للمنشآت المعمارية ذات القيمة الحضارية للمدن الاردنية القديمة، ص١٨١.

منها المبني، وفي المباني الأثرية يجب ألا يفكر مرمموا المباني إطلاقا في إدخال مواد جديدة او حتي مواد قديمة من موقع آخر، ويري البعض أن المواد التي تستخدم في الإصلاح يجب أن تكون متميزة في اللون والنوع عن أجزاء المبني الأصلي حتي يمكن للأجيال القادمة أن تميزها، ولكن هذا الاتجاه إذا استخدم في حدود غير المعقول ربما تغير الشكل الجمالي للمبني، بيد ان هناك أساليب اخري دقيقة تساعد علي إظهار الأجزاء الجديدة في المبني أكثر من القديمة فعند محاولة إصلاح مبني قديم له نظام معماري خاص فإن الاهتمام ينصب علي الحفاظ علي المنطق المعماري وليس علي مجرد استخدام بعض الأحجار التي تحمل علامات متميزة من العصور القديمة او غيرها إذ ان الفكر المعماري أهم من المواد المستخدمة[٣٣].

- **مفهوم الترميم:** يعتبر الترميم أحد الأساليب الأساسية المتبعة في المحافظة من أجل التعامل مع الأبنية الأثرية والتاريخية القديمة التي أصابها التصدع أو التشقق او التعرية أو التآكل حيث ألحق بها الضرر المادي لحالتها الإنشائية، ويكون الترميم في مثل هذه الحالات بمثابة مطلب ضروري لفرض الصيانة اللازمة دون المساس بالجوهر والعمق التاريخي والفني لمثل تلك الأبنية وهذا من خلال عملية الترميم[٣٤]، والترميم كلمة لها معاني كثيرة وتعرف علي أنها إعادة مبني أو محاولة إعادته إلي حالته الأصلية عن طريق بنائه او محاولة إصلاحه أو دهانه، وتستخدم كلمة ترميم Restoration عندما تكون كلمة المحافظة علي الشئ Conservation أفضل لأن كلمة ترميم أسهل في فهمها من كلمة Conservation وكانت كلمة Restoration تستخدم في حالات الإلزام في القرن التاسع عشر الميلادي عندما كان العمل لا يؤدي بصورة جيدة[٣٥].

وفي بعض الأحيان ونتيجة للتلف البالغ الذي تسببه الحروب أو الزلازل او السيول فإن المبني غالبا ما يحتاج إلي التغيير الكامل والمقصود به تغيير حالته الوظيفية من الإستخدام الذي أنشئ من اجله إلي إستخدام آخر يضمن له عمل الصيانة بصفة

---

[٣٣] مهند سيد طراد، مصطفي عمر العمري، واصف رضوان المؤمني، نحو تنمية متواصلة لاستنباط منهج للصيانة والترميم للمنشآت المعمارية ذات القيمة الحضارية للمدن الاردنية القديمة، ص١٧٧.

[34] United Nation: Economic commission for Europe, Urban Renewal. Vol 1. United Nation, New York 1971, .p. 125.

[٣٥] مهند سيد طراد، مصطفي عمر العمري، واصف رضوان المؤمني، نحو تنمية متواصلة لاستنباط منهج للصيانة والترميم للمنشآت المعمارية ذات القيمة الحضارية للمدن الاردنية القديمة، ص١٧٨.

دورية، وقد يحتاج المبني إلي التجديد وهو ادخال أشياء حديثة إلي المبني مثل الإضاءة الكهربائية والتدفئة ومرافق اخري[٣٦].

مما سبق نعرف ان عمليات الترميم أيا كان مفهومها سواء كان إصلاح او محافظة أو صيانة أو تحت اي مفهوم رغم ما لها من إيجابيات لدوام استمرار المبني الأثري إلا انها لها أيضا جانبا سلبيا أقل ما يقال منه إدخال مواد جديدة علي المبني الاثري، وقد أثبتت التجارب والمشاهدات العامة أن أعمال العلاج والترميم مهما كان المستوي الذي أنجزت به لا تكفل الأمان المطلوب الامر الذي يستوجب صيانة المباني الأثرية والتاريخية عن طريق تهيئة أنسب الظروف التي تتلاءم مع حالتها ومادتها ويتطلب هذا بطبيعة الحال الوقوف علي الخواص الكيميائية والطبيعية لمواد البناء وعلي الكيفية التي تتفاعل بها هذه المواد مع عوامل أو أسباب التلف السائد في البيئة التي تتواجد فيها هذه المباني[٣٧].

وقد تعرضت المئذنة والجامع موضوع البحث إلي معظم المفاهيم السابقة إن لم يكن كلها فقد تم تطبيق مفهوم التطبيق ومراعاة المواد التي تتجانس مع المواد القديمة الأصلية خاصة في المئذنة التي كان جزء كبير من قاعدتها متآكل، كما تعرضت المئذنة إلي إستكمال الجزء المفقود والمتمثل في الجوسق ونهاية المئذنة روعي فيها عمل الدراسة الأثرية أولا واستخدام مواد حديثة لكنها مشابهة للخامات الاصلية واخص بذلك جوسق المئذنة الذي عملت أعمدته من الخشب، وينطبق نفس الأمر علي جامع الحسن بن زين العابدين فقد تم إعادة بناء البائكتين الشرقية والغربية علي نفس الأسس القديمة والتكوين وإن كان الأمر تم هذه المرة بأعمدة أثرية قديمة بعضها كان ملقي بالجامع وكذلك التيجان إلا أن العقود تم تنفيذها بالآجر أو الطوب الأحمر الحديث ومونة الأسمنت الحديثة، ويطلق البعض علي هذا الأسلوب (الصيانة التكميلية) وهو يهدف غلي إتمام الأجزاء التالفة أو الناقصة من الأبنية التاريخية القديمة وهذا بالإعتماد علي مواد البناء علي ما كانت عليه في أول نشأة لها دون زيادة أو نقصان[٣٨]، ويري البعض ان أن الأجزاء التي يتم إصلاحها يجب أن تكون متميزة في اللون والنوع حتي يمكن للأجيال القادمة أن تتعرف عليها[٣٩].

---

[٣٦] مهند سيد طراد، مصطفي عمر العمري، واصف رضوان المؤمني، نحو تنمية متواصلة لاستنباط منهج للصيانة والترميم للمنشآت المعمارية ذات القيمة الحضارية للمدن الاردنية القديمة، ص١٧٨.

[٣٧] عبد المعز شاهين، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، ص٢٠٤.

[٣٨] احمد بوذراع، سياسة المحافظة علي الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة، ص٢٢.

[٣٩] مهند سيد طراد، مصطفي عمر العمري، واصف رضوان المؤمني، نحو تنمية متواصلة لاستنباط منهج للصيانة والترميم للمنشآت المعمارية ذات القيمة الحضارية للمدن الاردنية القديمة، ص١٧٧.

إن إختلاف وجهات النظر في مفاهيم أعمال الترميم أو الصيانة أو الحفاظ وغيرها من مفاهيم يتطلب توحيد تلك المفاهيم في قواعد وضوابط لأعمال الترميم يلتزم بها الجهات القائمة علي المباني الأثرية التي تمثل تاريخ وهوية الأمة، ووضع كود مصري للترميم لأن مصر تمتلك معظم آثار الدنيا، كما أنها تمتلك الخبرات العلمية والطاقات البشرية التي يمكن تدريبها لتكون كوادر تقوم بتنفيذ الكود المصري للترميم علي أحسن ما يكون، ولكن كيف يمكن عمل الكود او الضوابط لأعمال الترميم؟ هناك راي يقول بأنه لكي يكون هناك منهج علمي في الصيانة والترميم لابد من الغجابة علي التساؤلات الآتية:-

- ما المنهج العلمي لصيانة المنشآت ذات القيمة الحضارية؟.
- ما سياسات التعامل في المباني الأثرية والتاريخية؟.
- ما الاستراتيجية المقترحة لصيانة وترميم التراث الحضاري المعماري؟.

ووضع أصحاب التساؤلات السابقة تساؤلات فرعية لتحديد الاستراتيجية المطلوبة:-

- ما المقصود يتحمل المبني مع الزمن؟.
- متي تعتبر العيوب تدهورا يجب إصلاحه؟.
- ما الفرق بين الإصلاح وإعادة البناء والترميم والصيانة والتغيير الكامل والتجديد والحفاظ علي المبني (الحماية)؟.
- ما المقصود بالمبني الاثري أو التاريخي وسياسة التعامل مع هذه النوعية من المباني؟.
- ما المقصود باستراتيجيات الصيانة أو المطلوب منها أن تؤديه؟.
- ما المقصود بمنهج الصيانة والترميم؟[٤٠].

لقد اجابت صفحات البحث السابقة علي بعض هذه التساؤلات بتوضيح المفاهيم السابقة من الترميم والصيانة والحفاظ وغيرها، ولكن يتبقي التساؤل الخاص بالمنهج العلمي الذي يجب اتباعه في عمليات الترميم والذي يقودنا إلي وضع الضوابط أو الكود الخاص بالترميم في المباني الأثرية وقد وضع البعض بنوده كالتالي:-

- التمويل (خارجي – حكومي – افراد)
- حالة المبني: مدي التدهور الذي تعرض له المبني الاثري ويحتاج إلي تمويل.
- تحسين حالة المبني وتحديد الضوابط من خلال المتخصصين والخبرات والقرارات والمناقشات
- استنتاج المنهج: استخلاص المنهج المرن المتفاعل الشامل المتوازن القائم علي الأهداف والخطة الزمنية واستراتيجيات تقويم للمنظومة الكلية.

---

[٤٠] مهند سيد طراد، مصطفي عمر العمري، واصف رضوان المؤمني، نحو تنمية متواصلة لاستنباط منهج للصيانة والترميم للمنشآت المعمارية ذات القيمة الحضارية للمدن الاردنية القديمة، ص١٧٥.

- التحسين: ويتضمن المنهج تحسين حالة المبني والبيئة وأثرها، ويتطلب هذا المنهج وضع استراتيجية تشمل علي ما يلي:-
- تمويل
- العوامل التي ادت إلي تدهور الأثر في ضوءها يتم مراجعة الأسباب وايجاد الحلول.
- تقييم أعمال الترميم السابقة في ضوءها يتم مراجعة الأسباب وايجاد الحلول.
- قوانين ترميم الآثار في ضوءها يتم تقييم وتحديد القانون.
- سياسة حماية الأثر في ضوء سياسة تسجيل وترميم وصيانة الآثار[٤١].

وإذا كانت البنود السابقة من المنهج والاستراتيجية تعطي معاني شاملة من واقع نظري في غالبيته فإن الواقع العملي من خلال عمليتي ترميم مئذنة عبد الحي بن زين العابدين وجامع الحسن بن زين العابدين يعطينا المقترحات والتوصيات الآتية:-

أولا: مقترحات وتوصيات إدارية:-

- وضع قوانين أو لوائح لعمليات تسجيل الآثار.
- إعادة النظر في قوانين تسجيل الآثار وتعديلها خاصة تلك التي تعرضت لبعض التلف قبل التسجيل مما منع تسجيلها في عداد الآثار، مما ترتب عليه عدم إمكانية الترميم لأن المبني الأثري غير مسجل مما كاد يضيع مئذنة عبد الحي بن زين العابدين.
- ضرورة التنسيق بين الجهات التي يتبعها المبني الأثري لعدم تداخل القرارات وتناقضها وقد ظهر هذا التناقض بصورة واضحة في مئذنة عبد الحي بن زين العابدين فقد صدر لها قرار إزالة من وزارة الحكم المحلي دون التنسيق مع وزارة الآثار، وقد تجلي التنسيق في أروع صوره في عملية ترميم جامع الحسن بن زين العابدين إذ نسقت وزارة الآثار ممثلة في منطقة آثار المنيا مع وزارة الأوقاف وتم بناءا علي ذلك إزالة المباني المستحدثة والتي كانت تابعة لوزارة الأوقاف والتي كانت تغطي الواجهة الغربية تماما، كما أدي هذا التنسيق إلي كشف صهريج الجامع وحوض الوضوء وذلك بعد إجراء أعمال حفائر مكان المباني التي ازيلت.
- وضع قوانين رادعة للتعدي علي المباني الأثرية تردع الطامعين في الأراضي التي حولها أو الملحقة بها فلولا تدارك مئذنة زين العابدين من المنطقة الأثرية بالبهنسا لأزيلت المئذنة وتم الاستيلاء علي ما حولها من أراضي المسجد التي كانت ملحقة به من الطامعين المجاورين من للموقع.
- نشر الوعي الأثري لدي المواطنين للحفاظ علي التراث خاصة المباني الاثرية.

---

[٤١] مهند سيد طراد، مصطفي عمر العمري، واصف رضوان المؤمني، نحو تنمية متواصلة لاستنباط منهج للصيانة والترميم للمنشآت المعمارية ذات القيمة الحضارية للمدن الاردنية القديمة، ص١٩١.

- إعداد الدراسات العلمية الدقيقة من قبل المتخصصين قبل عملية الترميم أو الصيانة وقد تم ذلك في عمليتي ترميم المئذنة والجامع فقد تم عمل حفائر بصحن الجامع لدراسة أماكن قواعد الأعمدة القديمة، كما تم عمل دراسة لمئذنة عبد الحي بن زين العابدين للوقوف علي أصلها الأثري خاصة جوسق والنهاية.
- النظر في تشكيل جهاز الإشراف علي ترميم وصيانة المبني الأثري ويراعي ان يكون جهاز الإشراف متوافق وعلي دراية تامة بالمبني الاثري مدركا لأهميته والحفاظ عليه.
- إنشاء مركز بحوث خاص بالآثار يقوم بوضع الضوابط والدراسات لعمليات الصيانة والترميم ويقوم ايضا بدراسة وتحليل المواد المكونة للمبني الاثري قبل البدء في عملية الترميم واقتراح المواد المناسبة للمواد المكونة للمبني الأثري.
- إلزام الشركات المنفذة بما تم وضعه من ضوابط وقوانين مقننة لعملية الصيانة والترميم.
- الإعتماد علي الترميم الذاتي خاصة في المباني الأثرية خاصة مع وفرة المتخصصين والخبراء مما يجعلنا مطمئنين علي تنفيذ ضوابط عملية الترميم، كما ان الترميم الذاتي سيوفر أموالا طائلة.

ثانيا مقترحات وتوصيات فنية:-

أما المقترحات الفنية لوضع منهج يقود إلي ضوابط أو كود مصري للترميم او الصيانة من خلال عمليتي ترميم المئذنة والجامع فهي كالتالي:-

- حسم مفهوم الصيانة والحفاظ من بين المفاهيم التي وردت بالبحث مثل التجديد واعادة البناء والاستكمال والاصلاح من الناحية الفنية وتحديد الهدف من عملية الترميم حسب حالة الأثر حتي لا يتعرض المبني الأثري لسلبيات الاجتهادات المختلفة التي لا تستند إلي ضوابط او قواعد يلتزم بها فريق الإشراف والشركة المنفذة.
- دراسة تاريخ المبني الأثري بدقة بما في ذلك تاريخ عمليات الترميم والصيانة التي اجريت له ومعرفة الأجزاء التي ربما تم استكمالها في فترة ما وذلك يؤدي إلي غصلاح الترميم الخاطئ الذي ربما يكون قد حدث من قبل.
- إستخدام مواد تتجانس مع المواد المكونة للمبني الأثري لتحقيق الجدوي من عملية الترميم وعدم إستخدام مواد حديثة لا تنسجم مع روح الأثر وقد تؤدي في الوقت ذاته إلي إهدار المال دون جدوي، وذلك يكون في الأجزاء الضعيفة التي إصابها النحر او التآكل او الضعف.
- حسم عملية الإستكمال من عدمه في المباني الأثرية إذ اختلفت الآراء حول صيانة وترميم المبني الأثري كما هو دون إعادة بناء للأجزاء المفقودة؛ حتي يحتفظ المبني الأثري بقيمته التاريخية، في حين يري البعض الآخر إستكمال الأجزاء المفقودة من

المبني الأثري، وتلوين الأجزاء المعاد بنائها بلون مختلف حتي تعرف الأجيال القادمة ان هذا الجزء تم إعادة بنائه.

- تدريب الطاقة البشرية في مجال الترميم والآثار علي فنيات أعمال الترميم والفصل بين المفاهيم المختلفة لعملية حماية او صيانة أو الحفاظ علي المبني الأثري.

- إعداد وحدات فنية من كوادر بشرية في كل ما يخص المبني الأثري من أعمال التسجيل والإشراف والترميم تضع الدراسة الفنية للمبني الأثري وخطط ترميمه والحفاظ عليه قبل البدء في عملية الترميم.

- توفير معامل بالجهة المشرفة أو التي يتبعها المبني الأثري متمثلة في وزارة الآثار أو الهيئات والدوائر التابع لها المباني الأثرية، وذلك لتحليل المواد المكونة للمبني الأثري خاصة في حالة تقوية ومعالجة الأجزاء المتآكلة او الضعيفة.

- الإعتماد علي الترميم الذاتي بعيدا عن الشركات المنفذة التي تتدخل في فنيات عملية الترميم واللجوء إلي الطرق السهلة واليسيرة علي حساب الناحية الفنية رغبة في تحقيق المكاسب المادية علي حساب المبني الأثري مثل محاولة زيادة بنود العمل بهدم اجزاء من المبني الأثري وإعادة بنائها دون ان تكون هذه الأجزاء في حاجة إلي ترميم من الأساس.

- دراسة بيئة المبني الأثري جيدا وذلك لإمكانية توفير عناصر معمارية قديمة يمكن إستخدامها في إعادة بناء الأجزاء المفقودة مثل ما حدث في إعادة بناء بائكتي الرواقين الشرقي والغربي فقد تم الإعتماد علي بعض أعمدتهما القديمة وتيجانهما وكذلك ما عثر عليه خارج المسجد بشوارع قرية البهنسا.

- التقليل بشتي الطرق من سلبيات أعمال الترميم خاصة السلبيات الفنية.

الخاتمة

بعد هذا العرض لعمليتي ترميم مئذنة عبد الحي بن الحسن بن زين العابدين وجامع الحسن بن زين العابدين بالبهنسا يمكن ان نقول أننا توصلنا للنتائج التالية:-

- وضع مقترحات إدارية وأخري فنية لعمل ضوابط او لوائح أو كود لعمليات الترميم أو الحفاظ أو صيانة المباني الأثرية.

- تحديد وتعريف بعض المفاهيم في مجال الحماية والحفاظ علي المباني الأثرية وإزالة اللبث بينها مثل الحماية والحفاظ والصيانة والترميم والتجديد وإعادة البناء.

- أثبت البحث أن المفاهيم السابقة يمكن تطبيقها حسب حالة المبني الأثري من الضعف، أو التدهور؛ فمن الممكن استخادم الإصلاح أو الترميم إذا كان المبني الأثري يحتاج إلي تقوية ومعالجة فقط، واستخدام مفهوم إعادة البناء أو الإستكمال في

المبني الذي فقد منه جزء من الممكن إعادته لحالته الأولي بمواد وخامات من نفس مواد المبني الأثري وايضا نفس الشكل، وإذا كان بعض المتخصصين يرون تمييز الجزء المستكمل باللون المختلف مثلا لتعرفه الأجيال القادمة فإنه من الممكن وضع لوحة تثبت ذلك يتم تثبيتها علي الجزء المستكمل، ولنا في دراسة تاريخ العمائر الإسلامية عبرة كبيرة في ذلك فمعظم معالمها تعرض لإضافات وإصلاحات علي مر الدول والعهود وميز كل منها نصا يوثق لتلك الإضافات أو هذا الإستكمال أو الزيادة.

- تحديد بعض إشكاليات أعمال الترميم من واقع عملي سواء كانت هذه الإشكاليات إدارية أم فنية علي رأسها إشكاليات الشركة المنفذة.

- أظهر البحث اهمية التنسيق بين الجهات المختلفة التي لها علاقة بالمباني الأثرية ومثال ما حدث في عملية ترميم الحسن بن زين العابدين، والذي حدث عكسه في ترميم المئذنة التي صدر لها قرار إزالة من إحدي الجهات لولا تصدي الباحث بصفته مفتش آثار المكان وحراس المنطقة.

- وضح البحث أن هناك إشكاليات قانونية في عملية تسجيل المبني الأثري وهو انه لابد أن يكون سليم إنشائيا ولا يمكن ترميمه دون أن يسجل الأمر الذي يمكن ان يؤدي إلي رفع الحماية عن الأثر وتركه للطامعين وهو ما حدث مع مئذنة عبد الحي بن زين العابدين التي صدر لها قرار إزالة واوقف الباحث تنفيذه وتوصيل الأمر للجهات المختصة العليا والحصول علي استثناء بصدور قرار الصلب أو الترميم مع التسجيل في آن واحد.

- تمتلك مصر رصيدا كبيرا من الحضارة والتراث يأتي علي رأسه ويتوجه مباني أثرية عظيمة وعريقة تمثل نهرا من الحضارة الإنسانية، كما تمتلك خبراء وكوادر وطاقة بشرية في نفس الوقت؛ مما يتيح لها عمل كود مصري للترميم يحقق لها الإستغناء عن الخارج في الحفاظ علي ثروتها الحضارية العظيمة.

- أثبت البحث عمليا أن توفير الدراسات الأثرية يساهم في إخراج عملية الترميم باقل السلبيات، كما أثبت البحث ان توفير الدراسات الأثرية يوفر المال كثيرا فقد تم توفير مبلغا كبيرا من المال في عملية ترميم المئذنة والجامع فقد كان مقررا لصلب المئذنة وترميمها مبلغ ٢١٨٥٧٥٠ جنيها مصريا وقد تم إلغء عملية الصلب علي مسئولية جهاز الإشراف المكون من الباحث بصفته مفتش بثار المنطقة حينها ومهندس المنطقة، وأعد الباحث الدراسة الأثرية للمئذنة مما وفر المال العام والبدء في الترميم دون الصلب فجاءت تكلفة عملية ترميم المئذنة ٤٦٢٤٦٥جنيها مصريا مما ادي إلى توفير ١٧٢٣٢٨٥ جنيها مصريا، أما ما تم توفيره في عملية ترميم جامع الحسن بن زين العابدين في إعادة بناء البائكتين فقط فكان كالتالي:

- بند الاعمدة ١٢٠٠٠٠

- بند تيجان الاعمدة ٧٢٠٠٠
- بند قواعد الاعمدة ٤٨٠٠٠

جملة ما تم توفيره ٤٢٠٠٠٠

جملة ما تم توفيره بالمسجد والمئذنة: ١٧٢٣٢٨٥

٤٢٠٠٠٠

٢١٤٣٢٨٥

هذا في عملية البائكتين فقط، ولم يكن توفير المال وحده هو ما تم إنجازه ولكن غستخدام أعمدة الجامع القديمة وكذلك تيجان الأعمدة الموجودة في بيئة الأثر مما حقق الهدفين معا؛ فالحمد لله الذي هدانا لهذا.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر:

١-الشبلنجي (سيد مؤمن بن حسن)، نور الابصار في مناقب آل بيت النبي المختار، القاهرة ١٢٦٠هـ.

٢-ابن خرداذبه (أبو القاسم عبد الله بن عبد الله) المسالك والممالك، ليدن ١٨٨٩. [1]القلقشندى (ابو العباس أحمد بن على) صبح الأعشي فى صناعة الإنشاء، المطبعة الأيوبية، القاهرة، ١٩١٥.

٣-الادفوى (ابو الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب) الطامع السعيد الجامع اسماء نجباء الصعيد ، تحقيق سعد محمد حسن ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دت.

٤-الجبرتي (عبد الرحمن)، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة ١٢٩٧هـ.

٥-الحموى (شهاب الدين أبى عبدالله ياقوت بن عبد الله الحموى الرومى البغدادى) ت ٦٢٦هـ ، كتاب معجم البلدان، عنى بتصحيحه محمد امين الخانجى الكتبى، الطبعة الأولى .مطبعة السعادة ، مصر ٣٢٣هـ / ١٩٠٦م.

علي مبارك، الخطط التوفيقيةالجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، بولاق ١٣٠٥.

٦-محمد رمزى ، العمارة العربية في مصر الإسلامية عصر الولاة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

٧-المقريزي (تقي الدين احمد بن علي)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والأثار المعروف بالخطط المقريزية ، مكتبة الأداب ، القاهرة ١٩٩٦.

ثانيا: المراجع العربية:

٨-عاصم محمد رزق ، مُعجم مُصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتبة مدبولي ٢٠٠٠.

٩-عبد المعز شاهين، ترميم وصيانة المباني الأثرية والتاريخية، سلسلة الثقافة الأثرية والتاريخية، مشروع المائة كتاب ٢٤، وزارة الثقافة، المجلس الأعلي للآثار المصرية، دت.

١٠-فريد شافعي، العمارة العربية في مصر الإسلامية عصر الولاة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

١١-محمد رمزى، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية منذ قدماء المصريين حتي سنة ١٩٤٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤.

ثالثا: الرسائل العلمية:

١٢-أحمد عبد القوى محمد، قرى البهنسا وآثارها دراسة أثاريه معمارية فى العصر الإسلامي، مخطوط رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاثار ، جامعة القاهرة ٢٠٠٧.

١٣-محمد احمد محمد احمد، المنيا في العصر الإسلامي من الفتح العربي حتى سقوط الدولة الفاطمية – دكتوراه – كلية الآداب – جامعة المنيا ١٩٧٨م.

١٤-مصطفى عزمى محمد، البهنسا فى العصرين الفرعونى واليونانى الرومانى، دراسة اثارية حضارية، مخطوط رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأثار جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠.

١٥-نادية بلقندوز، اثر علم الآثار الوقائي الفرنسي في تجارب دول المغرب العربي، رسالة ماجستير مقدمة غلي قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، ٢٠١١.

رابعا: الدوريات والمجلات العلمية والتقارير

١٦- احمد بوذراع، سياسة المحافظة علي الأبنية الأثرية والمعالم التاريخية القديمة داخل المدينة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٢، ديسمبر ١٩٩٩، الجزائر ١٩٩٩.

١٧- احمد عبد القوي، مسجدا اللمطي والعمراوي، دراسة اثرية معمارية في ضوء اكتشافات جديدة، كتاب الاتحاد العام للآثاريين العرب، دراسات في آثار الوطن العربي ١٤، ٢٠١١م.

١٨- أشرف صالح محمد سيد، التراث الحضاري في الوطن العربي أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ، ندوة الحفاظ علي التراث الحضاري في الوطن العربي بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، أغسطس ٢٠٠٩.

١٩- تقارير اعمال حفائر جامع الحسن بن زين العابدين بالبهنسا.

٢٠- حسام الدين حسن البرمبلي، الأساليب والأسس العلمية للجدوى الإقتصادية للحفاظ على التراث العمرانى والمعمارى للمناطق التاريخية، بحث من بوابة الباحثين (Research Gate).

٢١- حسن عبد الوهاب، طرز العمارة، طراز العمارة في ريف مصر، بحث القي بالمجمع العلمي المصري في جلسة ٢٨ يناير سنة ١٩٥٧م.

٢٢- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمي، ١٩٧٢م، نشرة ٢٠٠٥م.

خامسا: المراجع العربية المترجمة:

٢٣- سلامة سالم سالمان، دور المصادر التراثية في تحقيق التنمية المستدامة مع بيان دور المنظمات غير الحكومية في إدارة المصادر التراثية، أعمال ندوات الاتجاهات المعاصرة في إدارة التراث الثقافي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، القاهرة ٢٠٠٩.

٢٤- عماد علي الدين الشربيني، محمد فكري محمود، تاثير العامل البشري علي مشروعات الحفاظ علي هضبة الأهرام ومنطقة سرابيط الخادم بوسط سيناء، مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، العدد ١١.

٢٥- كراسات لجنة حفظ الىثار العربية، سنة ١٨٩٦.

٢٦- كريزويل، الآثار الإسلامية الأولى، نقله إلى العربية، عبدالهادي عبلة وعلق عليه، أحمد غسان سباون دار قتيبة، الطبعة الأولى، دمشق ١٩٨٤م.

مهند سيد طراد، مصطفي عمر العمري، واصف رضوان المؤمني، نحو تنمية متواصلة لاستنباط منهج للصيانة والترميم للمنشآت المعمارية ذات القيمة الحضارية للمدن الاردنية القديمة.

سادسا: المراجع الاجنبية:

27- United Nation: Economic commission for Europe, Urban Renewal. Vol 1. United Nation, New York 1971.

The problem of the restoration work and preserve the architectural heritage

Through the restoration of some of the effects of the Islamic Bahnasa

Dr. / Ahmed Mohammed Abdel Kawy

Abstract:
This paper deals with the study of the processes of restoration area Bahnasa has to Other in two important Mosque of Hassan bin Zain El Abidin and the minaret of Abdel Hayy ibn Zine El Abidine that have already been rescued after he released her to remove some of those decisions, and it was both two effects important may have lost many of their parts, and is nearing the minaret collapse.

The importance of research: the importance of research to shed light on the restoration and important operations to preserve the heritage of Egypt, and also the taint of those operations from the mistakes make it problematic threaten this heritage through his threat to change or distortion in some cases, the use of materials that would threaten the life of impact due to shelf-life.

Research Methodology: The researcher archaeological study for both two effects and original architectural them through field study and supervision of the excavations, which has a bowl Zine El Abidine Mosque, as well as the study of the minaret of Abdel-Hay bin Zainal Abidin, and follow the researcher also how to complete the processes of restoration; it is under research study to reach to the original planning for mosque of Hassan bin Zain El Abidin before rebuilding the eastern and western Stoics and conduct excavations dish mosque to find the ancient columns rules, according to the places of contracts that converge or perpendicular with the horizontal the arcades, were found on those rules, as well as the reconstruction of the eastern and western Stoics , using ancient columns some of which were

inside the mosque and the other was outside, it was selected as the crowns of the pillars of some domes Bahnasa area.

The minaret was about to collapse as the erosion of more than half of the base were nevertheless steadfast; however, some of the executive bodies had issued resolutions remove the pretext of the seriousness of the minaret, but hardly very able researcher to convince the Ministry of Antiquities logged minaret and restored, but the contradiction happened between steel and repair, whichever occurs sooner, and that the cost would be extremely high, but in the end was the praise of God save the minaret at the lowest cost and raw materials in harmony with the components of the minaret of the raw materials.

The processes of restoration has revealed the need to- :

1. The need to find controls for the operations of restoration.

2. On or find a unified approach to the work of a private restoration with Egypt possesses a great wealth of heritage.

3 The need to find a mechanism to define the effects of inspectors and supervisors to repair slit geometry in the restoration, whether the restoration architect or a thorough renovation.